جامعة المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
بالتعاون مع مخبر الإستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر
الملتقى الدولي الأول حول
تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة بالجزائر
28-29 أكتوبر 2014

التنمية الريفية بالجزائر: بديل تنموي استراتيجي

د. رحيم حسين (*)

مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية

جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج – الجزائر

rahim_hocine@yahoo.fr

مقدمة:

لقد حظيت مسألة التنمية الريفية خلال العشريات الثلاث الماضية باهتمام متنام، إن من حيث البحوث والدراسات الأكاديمية، أو من حيث البرامج المحلية والدولية التي تستهدف النهوض بالأرياف وترقية حياة الريفيين. غير أن هذا التوجه ظل في عمومه مرتبطا بقضية مكافحة الفقر، وهو ما غلّب المعالجة الاجتماعية عن المعالجة الاقتصادية في تلك الأطروحات والبرامج.

إن معالجة موضوع التنمية الريفية كمجرد مدخل لمكافحة الفقر والحرمان في الوسط الريفي هي معالجة قاصرة لا ترقى إلى مستوى "الرؤية الإستراتيجية"، ذلك أن الفضاءات الريفية عموما، مع ما يسجل فيها من معدلات عالية للبطالة وللفقر البشري، ليست مولدات للفقر والحرمان، فالفقر يكمن في الحقيقة في السياسات التنموية الموجهة لتلك الأقاليم، ولاسيما منها سياسات الاستثمار، فهذه الأقاليم لا تخلو من شتى الموارد والمقومات التي يفترض أن تشكل قاعدة لحركية إقليمية مستمرة.

من هنا ينبغي طرح إشكالية التنمية الريفية من منطلق كونها بديلا تنمويا إستراتيجيا، ليس فحسب في المجال الفلاحي، الذي طالما ارتبط بالريف والريفيين، ولكن أيضا في المجال الصناعي والخدماتي، وهو ما يعني مناولة التنمية الريفية بصورة مندمجة. فالتساؤل الأساسي في هذا الصدد هو: كيف يمكن جعل التنمية الريفية بالجزائر خيارا بديلا لتنمية قائمة بالأساس على صناعة المحروقات؟

التنمية الريفية: مضمونها ومجالاتها

يعرف الريف أو الفضاء الريفي في التشريع الجزائري على أنه: "جزء من الإقليم أقل بناء، يتكون من مساحات مخصصة للنشاط الفلاحي كنشاط اقتصادي أساسي، وكذا المناطق الطبيعية والغابات والقرى"[1].

(*) أستاذ باحث ومدير مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية، جامعة برج بوعريريج، الجزائر

[1] المادة 3 من القانون رقم 08-16 المؤرخ في 03 أوت 2008 المتضمن التوجيه الفلاحي.

وهذا التعريف ينطوي في نظرنا على مآخذ، فالأرياف لم تعد أقل بناء، كما أن النشاط الفلاحي في بعض المناطق الريفية، خاصة منها الجبلية، لم يعد هو النشاط الرئيسي، فثمة أرياف تحولت إلى شبه مدن، ولكن في الواقع صفة الريف ما تزال لصيقة بها. مع العلم أن التعريف القانوني نتجر عنه آثار في ترتيبات السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تنتهجها الدولة، فالمناطق التي لا يشملها التعريف لن تستفيد من بعض البرامج، كبرنامج التجديد الريفي في الجزائر.

أما التنمية الريفية فيقصد بها تلك الجهود التنموية الموجهة للفضاءات الريفية من مرافق وهياكل قاعدية واستثمارات اقتصادية واجتماعية عمومية وخاصة. ونظرا لخصوصيات هذه الفضاءات، التي تجعل منها أقل استقطابا للاستثمارات، فإن الدول عادة تمنح تسهيلات وتحفيزات خاصة للمستثمرين بهذه المناطق.

يرجع الاهتمام المتنامي بالتنمية الريفية إلى عدة مبررات أبرزها ما يلي:

1- أغلب السكان، لاسيما في البلدان النامية، يعيشون في الأرياف (60 إلى 80% في العالم العربي).
2- أغلب الفقراء في العالم يعيشون في الأرياف، وبالتالي فإن مكافحة الفقر إنما تنطلق أصلا من الأرياف.
3- تزايد نسبة النزوح الريفي بحثا عن فرص عمل، خاصة وأن الأنشطة الفلاحية والمهن الزراعية، مع ما تنطوي عليه من الشقاء وضعف الدخل، تبقى محدودة من حيث توفير فرص العمل، ولا تستطيع الاستجابة لطلبات العمل المتزايدة، خاصة بالنسبة لفئة الشباب الذين تجاوزت طموحاتهم أفق المحيط الريفي.
4- تنتج عن ضعف ونقص الهياكل القاعدية في الأرياف معاناة شديدة لدى الريفيين، تستوجب على المسؤولين، أخلاقيا على الأقل، ضمان شبكات عامة للخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية.
5- جغرافيا واقتصاديا، تشكل الأرياف أكبر نسبة من مساحة معظم الأوطان، وبالتالي ينبغي استغلال هذه المساحات والموارد التي تتوفر عليها (مادية، مالية وبشرية) اقتصاديا بما يحقق في النهاية استخداما أفضلا للموارد الوطنية.

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الاستثمار الريفي لا يرتبط حصرا بالاستثمار الفلاحي كما هو شائع، فلقد نجحت دول من إعادة توطين عدد من المناطق الصناعية ومناطق الأنشطة الاقتصادية بمناطق ريفية، وخاصة منها المناطق الجبلية، مع الحفاظ على الأراضي الزراعية ومراعاة شروط الاستدامة.

إن توطين المناطق الصناعية بمحاذاة المدن الكبرى، كما هو الحال بالجزائر، لا يدعم جهود التنمية الريفية، ولا يساعد على تحريك الأقاليم الريفية غير المتاخمة لمقرات الولايات، ولذلك لابد من إعادة النظر في تموقع الصناعات. وفضلا عن ذلك فإن عددا من المناطق الصناعية وُطّن في أراضي قابلة للاستغلال الفلاحي. وفي الواقع فإن إقامة مناطق صناعية ومناطق أنشطة ودعم

التطوير الفلاحي ودعم الصناعات الصغيرة والصناعات الحرفية هو المدخل السليم للنهوض بالأرياف، أي تنويع الأنشطة في الوسط الريفي بغرض دعم التشغيل[1].

غير أن أي سياسة التنمية المناطق الريفية يجب أن تكون متكاملة، وهو ما أضحى يعرف بالتنمية الريفية المدمجة، والتي تعني تلك العملية التي تهدف إلى تحقيق تنمية متوازنة تندمج في ظلها بصورة متزامنة ومتلازمة كل الأبعاد التي تدخل ضمن تنمية الوسط الريفي[2]. فعلى أهمية دعم الاستثمار الريفي، إلا أنه لا يمكن تحقيق تنمية إقليمية وضمان استقرار الريفيين إلا بتهيئة ظروف العيش الاجتماعية والتربوية والصحية والثقافية والرياضية وغيرها.

التنمية الريفية في الجزائر بين السياسات والواقع:

يغطي الفضاء الريفي بالجزائر أكثر من 80% من المساحة الإجمالية، وتشكل البلديات الريفية 63,5% من مجموع البلديات (979 من أصل 1541) ويسكنه نحو ثلث مجموع السكان. وللإشارة عرف عدد سكان الأرياف في الجزائر تناقصا مستمرا عبر السنوات، فبعدما كان سكان الريف يشكلون نحو 73% في سنة 1954، و68,6% في سنة 1965، انخفضت هذه النسبة إلى 59% سنة 1977، وإلى 50,3% في سنة 1987 و40% في سنة 2005[3]. ويعزى هذا التناقص بالأساس إلى نقص الفعالية في سياسات التنمية الريفية المتعاقبة، كما عمقت من هذا النزوح الظروف الأمنية لفترة التسعينيات.

ومن ناحية أخرى يعد نحو 1/3 السكان الريفيين بالجزائر من ضمن الفقراء. كما إنه وبعدما كان النشاط الرئيس لجل الريفيين هو الزراعة، عرفت نسبة المشتغلين في النشاط الزراعي انخفاضا معتبرا إلى حدود 14%. الجدول التالي يبين عدد الفقراء والمشتغلين بالزراعة في الريف الجزائري:

جدول (1): عدد الفقراء والمشتغلين بالزراعة في الريف الجزائري (2009)

المؤشرات	العدد	النسبة
إجمالي السكان	34.895.000	
سكان الريف	11.913.000	34,13% (من إجمالي السكان)
عدد فقراء الريف	3.610.000	30,3% (من سكان الريف)
عدد السكان المشغلين في الزراعة	1.695.000	14,22% (من سكان الريف)

[1] Mateo Ambrosio-Albalá and Johan Bastiaensen, The new territorial paradigm of rural development: Theoreticalfoundations from systems andinstitutional theories, Discussion paper/2010.02 , Institute of Development Policy and Management-University of Antwerp, May 2010, p12

[2] A lire: Guy Belloncle, Le développement rural intégré: du concept à l'application, CIHEAM - Options Mediterraneennes, CIHEAM-UNISCO, 1983, pp13-18

[3] راجع في ذلك:

– عبد الغني قتالي، عوامل وانعكاسات ظاهرة النزوح الريفي في الجزائر، مذكرة ماجستير، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة باتنة، الجزائر، 2009-2010

- Omar Bessaoud, "La stratégie de développement rural en Algérie", *Options Méditerranéennes*, Politiques de développement rural durable en Méditerranée dans le cadre de la politique de voisinage de l'Union Européenne- Série A. Séminaires Méditerranéens. N° 7. Décembre 2006. pp 79-89

Source: IFAD, Rural Poverty Portal, Arab Labour Organization 2009

شهدت سياسات التنمية الريفية بالجزائر مجموعتين من التطورات: الأولى كانت مرتبطة بالنهج الاشتراكي، الذي كان سائدا إلى غاية مطلع الثمانينات، والثانية بدأت مع مطلع الألفية الجديدة مع برنامج التنمية الفلاحية ثم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية. فبالنسبة للمجموعة الأولى يمكن التمييز ثلاث فترات:

- فترة 1963-1971: والتي تم فيها اعتماد سياسة التسيير الذاتي (قانون التسيير الذاتي: 1963/03/23) في إدارة المزارع التي تركها المعمرون، حيث تم تحويل 20000 مزرعة إلى 2000 وحدة مسيرة ذاتيا (تتعدى مساحة الواحدة 1000 هكتار)، وأنشأت الدولة دواوين تابعة لها، على غرار الديوان الوطني للإصلاح الرزاعي (ONRA) الديوان الوطني للخضر والفواكه (OFLA) والديوان الوطني للحليب ومشتقاته(ONALAIT)، مهمتها احتكار الإنتاج والتسويق وبأسعار مدارة.
- فترة 1971-1980: وهي فترة ما عرف بالثورة الزراعية (قانون الثورة الزراعية: 1971/11/8) ، حيث تم فيها تجميع الفلاحين في تعاونيات فلاحية لاستغلال الأراضي المؤممة، وأنشئت على إثرها 750 قرية اشتراكية، وهي أقرب أن تكون تجمعات شبه حضرية. ومع إن الهدف كان يبدو ضمان استقرار الريفيين وترقية معيشتهم، إلا أن ذلك أدى في الواقع إلى صراعات ما بين المولين على هذه المستغلات أنفسهم، وإلى هجرة الملاك الأصليين للأراضي إلى المدن بحثا على مهن وأنشطة أخرى.
- فترة الثمانينيات: خلال فترة الثمانينيات تم إصدار قانون استصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية (قانون 1983/8/13) وقانون المستثمرات الفلاحية (قانون 1987/12/8). كما تجدر الإشارة أيضا في هذا الصدد إلى برنامج التشغيل الريفي، الذي أطلق في إطار مساعي مكافحة البطالة على مستوى الأرياف، وهذا البرنامج يقوم على دعم الأنشطة ذات الكثافة العمالية، حيث انطلق البرنامج الأول منه (PER1) في1997، ثم جاء البرنامج الثاني (PER2)، الذي أطلق أولا كبرنامج خماسي في 2003 بمساهمة من البنك الدولي بلغت 65% من القيمة الإجمالية للبرنامج (11,4312 مليار دينار، أي 142,89 مليون دولار أمريكي)، وكانت وجهته الأساسية تهيئة المناطق الجبلية من جهة، ودعم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من جهة ثانية، وكان هدفه التشغيلي خلق 36000 منصب عمل على خمس سنوات. وهذا البرنامج (PER2) ما يزال مستمرا، وقد بلغ عدد المستفيدين منه 25737 إلى غاية نهاية 2010.

تميزت فترة الألفينيات بإطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، الذي شرع فيه في إطار البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2004)[1]، والذي تحول منذ سنة 2002 إلى البرنامج الوطني

[1] تضمن هذا البرنامج عدة أهداف من ضمنها استصلاح 600.000 هكتار بالجنوب في المرحلة الأولى منه، مكافحة التصحر، وتنمية الصناعات الزراعية. ولإنجاز البرنامج تم إنشاء صناديق خاصة منها الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA) وصندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (FMVC).

للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR). وفي أكتوبر 2006 تمت المصادقة على إستراتيجية جديدة واعدة لتنمية الأرياف تحت اسم "برنامج التجديد الريفي". وموازاة مع هذا البرنامج تم إطلاق برنامجين آخرين هامين هما: برنامج تنمية الهضاب العليا وبرنامج تنمية الجنوب، وهما برنامجين يدعمان أيضا بصورة مباشرة تنمية المناطق الريفية.

تمت اعتماد برنامج التجديد الريفي (PRR)[1] في أكتوبر 2006، وشرع في تطبيقه جزئيا في سنتي 2007 و2008، ليتم تعميمه خلال الفترة 2009-2013 [2]. وقد تم تنفيذ هذا البرنامج (PSRR[3] 2007-2013) تحت شعار "من أجل حكم أفضل للأقاليم"، وهو يمثل دليلا (Guide) لتنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المتكاملة أو المندمجة (PPDRI)[4]، الذي يمثل بدوره تطويرا لبرنامج المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (PPDR).

تجدر الإشارة إلى أن سياسة التجديد الفلاحي والريفي هذه ترتكز على قاعدة ثلاثية الأبعاد كما يبين الشكل التالي:

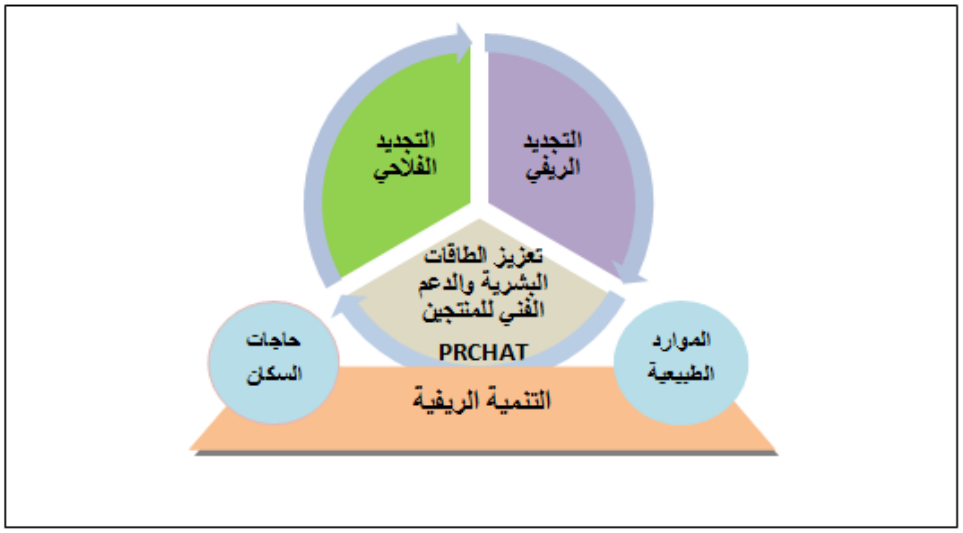

شكل (1): أبعاد سياسة التجديد الفلاحي والريفي بالجزائر

[1] يمكن مراجعة الموقع الخاص ببرنامج دعم التجديد الريفي على الرابط:http://www.mddr.gov.dz/ppdriStatic/index.htm

[2] مر إعداد برنامج التجديد الريفي بأربع مراحل أساسية هي: المرحلة الأولى (2002-2003): التشخيص والمشاورات؛ المرحلة الثانية (2003-2004): تحليل النتائج وصياغة مشروع وطني لتنمية ريفية مستدامة (SNDRD)؛ المرحلة الثالثة (2004-2005): مرحلة التجريب وإعداد المخططات الولائية؛ المرحلة الرابعة (2006): تقديم سياسة التجديد الريفي كمشروع وطني، بما يتضمنه من مفاهيم، مبادئ، إجراءات وأدوات، في صورة وثيقة نهائية (مجلس الحكومة، اجتماع الحكومة والولاة ..)؛ المرحلة الخامسة (2006): اعتماد البرنامج وإعطاء الضوء الأخضر (رئيس الجمهورية) لبدء الإنجاز في الفاتح من أكتوبر 2006.

[3] Programme de Soutien au Renouveau Rural

[4] Projet de Proximité de Développement Rural Intégré

يتعلق م.ج.ت.ر.م (PPDRI)، الذي تم إطلاقه في 2002، على وجه الأولوية بالمجتمعات الريفية التي تعيش في مناطق متباعدة ومعزولة: قد يتعلق الأمر بالأسر أو مجموعة من الأشخاص (تجمعات، جمعيات، تعاونيات)[1]. ويمثل هذا المشروع آلية للتدخل قصد تحريك الأقاليم الريفية وإدماج الريفيين عبر الجوارية والمشاركة، وهو يندرج في إطار برنامج دعم التجديد الريفي. وللإشارة هناك أربعة محاور كبرى لهذه المشاريع الجوارية:

- **المحور الأول: عصرنة القرى والقصور**، والغاية منه تحسين ظروف المعيشة في الأوساط الريفية. وتتم عبر برامج ترميم القرى والقصور (القصور تسمية خاصة بالجنوب)، شبكات الطرقات المياه والكهرباء والغاز وغيرها.
- **المحور الثاني: تنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي**، ويشمل مختلف الأنشطة بالفضاءات الريفية: الفلاحة، الصناعات التقليدية والحرفية، السياحة، المقاولات الصغيرة والمتوسطة وغير ذلك.
- **المحور الثالث: حماية وتثمين الموارد الطبيعية**، بما تتضمن من مساحات زراعية وغابات وجبال وموارد مائية وواحات وغيرها.
- **المحور الرابع: حماية وتثمين التراث الريفي المادي والمعنوي**، كالمنتجات المحلية، المباني والمعالم التراثية، المواقع الثقافية والتاريخية والتظاهرات الثقافية المحلية.

يتم تنفيذ المشاريع الجوارية في إطار لامركزي، وفي هذا الصدد تم اعتماد أسلوب عقود نجاعة (contrats de performance) مع الولايات، وقد جرى توقيع هذه العقود في حفل توقيع خلال الفترة 14-22 يناير 2009 ما بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية (ممثلة في الأمين العام للوزارة) من جهة، والولايات (ممثلة في مديري المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات) من جهة ثانية، حيث حددت أهداف كل ولاية في أفق 2014. وللإشارة فإن عقود النجاعة هذه تتضمن عقدين: عقد التجديد الفلاحي وعقد التجديد الريفي. ويتم تقييم عقود النجاعة كل ثلاثة أشهر، كان آخرها (عند كتابة هذا البحث) الدورة التقييمية الفصلية العشرون في مارس 2014. ووفقا للبيانات الأخيرة المتاحة تشير الحصيلة الخاصة بتقييم عقود نجاعة برنامج الدعم الريفي إلى ما يلي[2]:

[1] Ministre Délégué Chargé du Développement Rural, http://www.mddr.gov.dz/ppdriStatic/lexique.htm

[2] Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, Evaluation de la mise en œuvre des programmes de Renouveau Rural, 20e Réunion d'évaluation des cadres, 09/03/2014

شكل (2): وضعية المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة 2009-2013

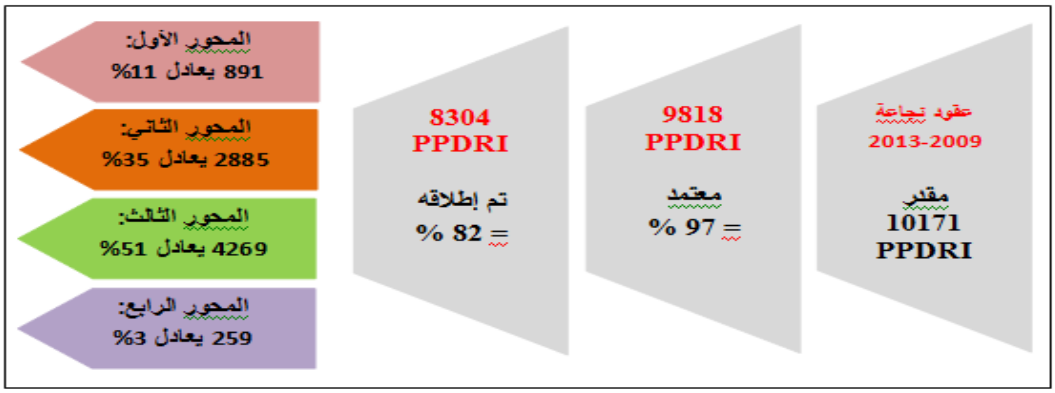

Source : Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, Evaluation de la mise en œuvre des programmes de Renouveau Rural, 20e Réunion d'évaluation des cadres, 09/03/2014, p2

وبغرض إبراز مدى التوازن الإقليمي في سياسة التنمية الريفية نشير في ما يلي إلى التوزيع الإقليمي لهذه المشاريع، المجسدة في عقود النجاعة، خلال الفترة 2009-2013:

جدول (2): التوزيع الإقليمي للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية 2009- 2013

عدد الولايات		عقود النجاعة 2009-2013		المشاريع التي تم إطلاقها	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
شمال	25	4668	%46	4029	%52
هضاب عليا	14	4096	%40	2929	%37
جنوب	9	1407	%14	846	%11
مجموع	48	10171	%100	7804	%100

Source : Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, Evaluation de la mise en œuvre des programmes de Renouveau Rural, 19e Réunion d'évaluation des cadres, 10/11/2013, p15

وفي هذا الصدد، وعلى الرغم مما حققته هذه المشاريع الجوارية في مجال النهوض بالمجتمعات الريفية وخلق الديناميكية فيها، وذلك من خلال الدعم المقدم للريفيين في شتى المجالات: غرس الأشجار المثمرة (الزيتون، النخيل، ..)، تربية المواشي والنحل، وغيرها من المشاريع الصغرى الريفية (الحرف والصناعات التقليدية على وجه الخصوص)، إلا أنه ينبغي مراجعة اتجاه عقود النجاعة هذه من منظور التوزيع الإقليمي. فثمة أماكن (Localités) ضمن أقاليم الهضاب العليا والجنوب، وجلها ريفية وفلاحية، تكاد لم تستفد تماما من هذه المشاريع، وظلت خارج نطاق الجوارية، وهو ما يعزز في الواقع الاختلال الحاصل في التوزيع الديمغرافي ويعمق من ظاهرة النزوح الريفي.

وعلى وجه العموم هناك مؤشرات كمية ونوعية تدل عن نتائج وآثار إيجابية هامة ناتجة عن تطبيق برامج التنمية الريفية. فلقد سمح إطلاق 8300 مشروعا بتحقيق ما يلي[1]:

- مست هذه البرامج 8000 بقعة (localités) ريفية على مستوى 1432 بلدية.
- استفادة أكثر من 1.1 ملبون أسرة ريفية، أي ما يعادل 6 ملايين من السكان.
- خلق أكثر من 268000 منصب عمل دائم، منها 107000 هم حملة مشاريع أو مستفيدين من عملية فردية.
- استحداث عدد من حقول الأشجار ضمن حوالي 74000 هكتار، منها 61300 هكتار أشجار زيتون، وذلك لفائدة 80000 أسرة ريفية مستفيدة.
- إقامة وحدات عائلية لتربية المواشي لفائدة 9800 حامل مشروع، منهم 247 نساء.

ومع ذلك ما يزال تطبيق برنامج التجديدي الريفي يواجه في الواقع جملة من التحديات أبرزها:

- يتم تجسيد هذه الإستراتيجية في ظل محيط ريفي يكاد يكون مهجورا، والمتبقى من أهاليه أصابه اليأس وفقدان الثقة في السياسات الحكومية.
- هناك تحديات تتعلق بالمتابعة والمراقبة في صرف المخصصات وتنفيذ المشاريع، وهو ما يقتضي البحث في آليات أكثر فعالية وصرامة.
- يتعين البحث في إجراءات تحفيزات وتفضيلية هامة قصد الحد من ظاهرة هجرة الأرياف نحو المدن، والعمل على استرجاع المهجرين منهم قسرا.
- بعث ديناميكية اقتصادية في أقاليم متعددة وغير متجانسة (مناطق جبلية، صحراوية، سهبية، ساحلية) على مستوى المناطق الريفية واستغلال الموارد المحلية.
- يقوم إنجاز هذا البرنامج على موازنات هامة مصدرها الأساسي هو الريوع النفطية، وبالتالي فإن أي تدهور في أسعار النفط سيؤثر سلبا على استمرار البرنامج وغيره من البرامج التنموية العمومية.

الاستثمار الريفي: مدخل لتحريك الأقاليم الريفية

يدل مصطلح "الاستثمار الريفي" عن أي نشاط اقتصادي يتم إنجازه من قبل الأفراد أو المؤسسات في منطقة ريفية، هذا إلى جانب الاستثمارات العمومية التي تقوم بها الدولة في إطار إرساء البنى التحتية الخاصة بالتنمية الريفية. ومن المعروف أن ثمة خصوصيات اقتصادية واجتماعية وثقافية تميز المناطق الريفية عن المناطق الحضرية تنعكس حتما على احتياجات المستهلكين ومتطلباتهم. وفي هذا الصدد لا

[1] Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, Evaluation de la mise en œuvre des programmes de Renouveau Rural, op. cit., p13

يخفى أن أي استثمار إنما يجسد في الواقع استجابة لطلب معبر عنه في السوق، إذ لابد من دراسة لهذه السوق ومعرفة خصائصها قبل اتخاذ قرار الاستثمار.

تنبع أهمية التوجه نحو الاستثمار الريفي من المبررات الآتية:

- تمثل الأرياف مساحات شاسعة وفضاءات خصبة ثرية بعديد الموارد، خاصة في ظل الضغوط المتزايدة في مجال العقار الصناعي على مستوى المناطق الحضرية؛
- معظم الأراضي الزراعية متواجدة بأقاليم ريفية، والزراعة تشكل قاعدة الأمن الغذائي؛
- من شأن الاستثمار الريفي المساهمة في فتح أفق الاستثمارات البديلة لاقتصاد المحروقات.
- الاستثمار الريفي هو القناة الطبيعية لتحريك الأقاليم الريفية ودمج الريفيين ومكافحة ظاهرة الفقر المنتشرة في أوساطهم.

يمكن أن يتجه الاستثمار على مستوى المناطق الريفية إلى عدة مجالات أبرزها ما يلي:

- **الأنشطة الفلاحية:** وهي الأنشطة الأكثر انتشارا في الأرياف، وتتضمن زراعة الحبوب والخضر، الأشجار المثمرة، تربية المواشي وتربية النحل وغيرها.
- **الحرف والصناعات التقليدية المنزلية،** وتشمل تلك الأنشطة التي تتم على مستوى المنازل، كالنسيج والخياطة وصناعة الأواني الطينية والفخارية.
- **المؤسسات الصغيرة الحجم ذات الطابع الحرفي أو الخدمي أو الصناعي،** وهي في الغالب تكون في شكل مؤسسات عائلية، تعتمد أساسا على كثافة اليد العاملة، ومن ضمنها ورشات الحدادة والنجارة وتصليح العتاد الفلاحي، مؤسسات الخدمات كالنقل والإطعام والتجارة وغيرها، كما نجد أيضا بعض الصناعات الصغيرة، بعضها يتم في إطار المناولة أو ما يعرف بالمقاولة من الباطن.
- **المؤسسات المتوسطة الحجم ذات الطابع الصناعي والخدمي،** ومن ضمنها المؤسسات الصناعية، الحمامات، الفنادق والمؤسسات السياحية.

يشكل دعم الاستثمار القاعدة الأساسية لخلق الديناميكية في الأقاليم الريفية، وهو المنطلق لمكافحة الفقر والتهميش ولتحقيق إدماج حقيقي وفعال للريفيين في مسار التنمية. فبرامج الدعم الريفي المختلفة التي تسطرها الحكومة، على أهميتها، تبقى محدودة الأثر ما لم تساهم في بعث روح المقاولاتية والاعتماد على الذات في بناء وتطوير الأعمال. ولئن كان أسلوب المرافقة من طرف الأجهزة العمومية المختصة هاما، كتقديم الاستشارت وتأسيس الحاضنات والمشاتل، إلا أن الأهم من ذلك هو تفتيق روح المبادرة

وتشجيع إنشاء المؤسسات، وهو ما يعني دعم التشغيل الذاتي وجعل خلق القيمة مهمة الأفراد لا مهمة الدولة من موارد الموازنة العامة.

ومع إن مدلول "الديناميكية الإقليمية" لا ينحصر في الديناميكية الاقتصادية والتجارية، فهو يشمل بالطبع الديناميكيات ذات الطابع الاجتماعي والثقافي والرياضي وغيرها، إلا أننا نرى أن الاستثمار يبقى محور كل هذه الديناميكية، إذ أن استقرار الأفراد واندماجهم ضمن هذه الديناميكيات يقتضي تمتعهم بدخول مستقرة تضمن لهم مستوى مقبولا من المعيشة، وهو ما يعني ضمنا توفر فرص العمل (عمل مأجور أو عمل ذاتي)، أما إقامة دور للشباب ومركبات رياضية ومكتبات بلدية ومصحات وغير ذلك من المرافق، وإن كان شرط ضروري، إلا أنه يبقى غير كاف لتحقيق الاستقرار الريفي المنشود. فالدعامة الأساسية إذا تكمن في الحركية الاقتصادية، وباقي الدعامات هي دعامات مساندة.

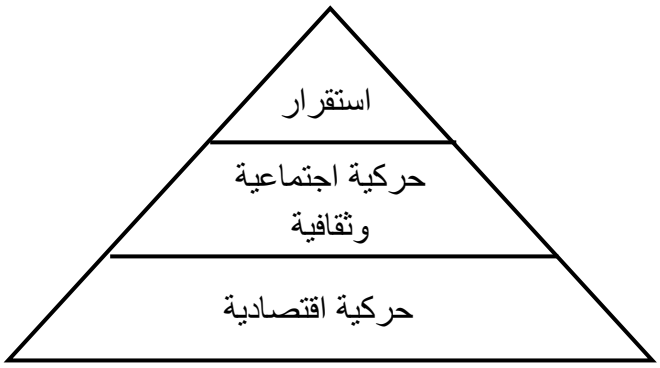

شكل (3): هرم الديناميكية الإقليمية

ثمة تحديات ومخاطر ترتبط بالاستثمار الريفي تجعل المستثمرين والأفراد عموما يستنكفون عن الاستثمار في مناطق ريفية، فإلى جانب المخاطر العامة المرتبطة بالاستثمار عموما (الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والأمنية)، هناك مخاطر خاصة نذكر منها:

- صعوبة التضاريس، خاصة بالمناطق الجبلية، يقتضي تأهيلا خاصا من المستثمر قبل إقامة مؤسسته، كما يتحمل المستثمر تكاليف إضافية نتيجة البعد عن الأسواق، وهو ما ينعكس سلبا على أسعار المنتجات (أسعار أقل تنافسية).
- نقص اليد العاملة المؤهلة، أو بالأحرى ضعف رأس المال الاجتماعي، يعيق إقامة كثير من الصناعات، ولاسيما منها الصناعات عالية التقنية.

- ضيق الأسواق المحلية يفرض تحمل تكاليف تبادل إضافية، حيث أن ذلك يفرض على المؤسسات تكثيف النشاط الإشهاري والبحث عن قنوات تسويقية خارج الفضاء الريفي.
- التشتت الإقليمي والبعد يجعلان من الوصول إلى الخدمات المالية وتطوير شبكة إقليمية في الوسط الريفي مكلفا، خاصة في حالة كثافة سكانية منخفضة وعزلة كبيرة[1].
- يمكن أيضا الإشارة إلى التحديات والضغوط المتعلقة بالظروف الأمنية، الممارسات الاجتماعية والثقافات المحلية وغيرها.

إن من أهم شروط جذب رأس المال إلى المناطق الريفية، ومن ثم خلق الحركية التنموية بها، تذليل هذه الصعاب وتقديم امتيازات من شأنها تعويض التكلفة التي يكون المستثمر مضطرا لتحملها بالمقارنة مع المناطق الحضرية، وهذه مسؤولية الدولة بالأساس (السلطات العمومية المركزية والمحلية)، في إطار سياساتها الموجهة للتنمية الريفية. وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى حزمة من الإجراءات والتحفيزات منها:

- التسهيلات المتعلقة بالعقار الخاص بالاستثمار، مع ما يتطلب ذلك من تهيئة.
- توفير المرافق والبنى القاعدية الأساسية، ليس فحسب في محيط الاستثمار، ولكن في كافة الأقاليم الريفية: طرقات، وسائل الاتصال، شبكات الكهرباء والغاز والمياه، قاعات المحاضرات، فنادق، ...
- التحفيزات الجبائية (امتيازات خاصة، تخفيف العبء الجبائي).
- توفير مراكز للتكوين والتدريب وفقا لحاجة الصناعات الموطنة.

وكما إن الاستثمار الريفي يمثل قاطرة الحركية الريفية والإقليمية، فهو يولّد أيضا، بفعل أثر الرافعة وعلاقات الترابط، حركية قطاعية تمس مختلف القطاعات، مما يكون له الأثر الإيجابي على التنمية في مستواها الوطني. وفي طيّ هذه الحركية نتحدث عن تنمية سياحية، تنمية اجتماعية وثقافية، تنمية المرأة الريفية، تنمية رياضية، إلى غير ذلك من الأبعاد التنموية.

[1] Une « Microfinance rurale » est-elle possible? , Synthèse de l'atelier Finances rurales de la Conférence internationale de Paris pour l'année du microcrédit, 21 juin 2005

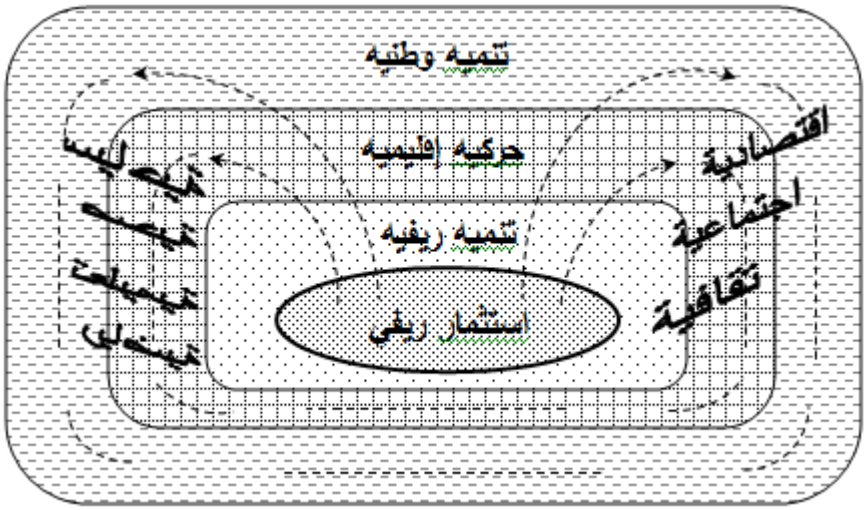

شكل (4): الاستثمار الريفي قاعدة تنمية شاملة

مقترحات في اتجاه دعم فعالية سياسات التنمية الريفية بالجزائر:

إن تخصيص الموازنات ووضع الآليات وتقديم التحفيزات تعد شرط ضروري ولكنه غير كاف لنجاح أية سياسة، فبلوغ الأهداف النبيلة لن يتحقق إلا في إطار منظومة سليمة وفعالة. ومنظومة الدعم الريفي ليست معزولة عن الأنظمة الأخرى. ولكن أيضا لا يمكن توقع مخرجات جيدة من مدخلات أو عمليات مختلة، ومثل ذلك كمن ينتظر دقيقا جيدا من قمح رديء و/أو مطحنة بالية.

إن المعايشة الميدانية للوسط الريفي تتيح لنا تسجيل على الأقل الملاحظات الخمس الآتية، التي تعد بمثابة عقبات يتعين الاهتمام بها:

- **إشكالية الأولويات:** يلاحظ في برامج التنمية الريفية الحالية تغليب لجانب تهيئة البنى القاعدية والبناء الريفي وحماية الموارد الطبيعية، وهي ذات أهمية كبرى، إلا أن ذلك لا ينبغي أن يكون على حساب دعم وتنويع النشاط الاقتصادي وتهيئة مناطق للأنشطة والصناعات وتطوير الصناعات الحرفية والتقليدية[1]، فالريفي لا يهمه الطريق الموسع والمعبد وهو لا يجد عملا.
- **إشكالية النزوح الريفي:** والتي تعني ضمنا ضعف الطلب، مما يجعل المستثمرين يستنكفون عن إقامة مشاريعهم بهذه المناطق، وبالتالي فقدان مشاريع استثمارية مولدة للعمل.
- **التكوين المتخصص:** نقص مراكز التكوين، أو تجردها من تخصصات ذات صلة بخصوصيات الأنشطة الريفية، يجعل الشباب الريفي عاجزا عن طرح مبادرات مشاريع متخصصة، ولو استفاد من مشروع فإن احتمال الفشل كبير. ومثال ذلك تربية النحل أو البقر. وبالمقابل يؤدي نجاح المشروع إلى توسيعه، وبالتالي خلق مناصب شغل جديدة.

[1] نعلم أن هناك مستثمرون يرغبون في فتح ورشات ومصانع ببعض المناطق الريفية ولا يجدون عقارا مهيئا أو حتى غير مهيأ بسبب عدم وضوح الرؤى في مجال العقار، فضلا عن سيطرة السلوكات البيروقراطية والتحفظات القانونية.

- **نقص المرافقة:** كثير من حالات الفشل تكون بسبب غياب المرافقة. فتمويل مشروع ريفي يقتضي مرافقة المستفيد (أو المستفيدين) منه حتى يضمن نجاحه واستمراره.
- **ضعف المتابعة والمحاسبة:** ينتج أحيانا عن غياب الحرص على المتابعة والمحاسبة الإهمال والتقصير، ويصبح التمويل الممنوح لإقامة مشروع وكأنه هبة حر التصرف فيها. وفي النهاية ينسى المشروع ويهمل الدعم أو تمسح الديون.

انطلاقا مما سبق من التشخيص والتحليل يمكن تقديم جملة من المعالم والقواعد الداعمة لجهود التنمية الريفية وتفعيل سياساتها في ما يلي:

1- فرص العمل من فرص الاستثمار: وتمثل القاعدة الأولى في دعم التشغيل. غير أن الخصوصيات الطبيعية (التضاريس والمسالك الوعرة) وضعف البنى التحتية بالمناطق الريفية تتطلب تدخلا من الدولة في مجال التهيئة. وفي هذا الصدد يمكن أن نتحدث حتى عن أقطاب صناعية موطنة بمناطق ريفية.

2- توجيه بعض الاستثمارات العمومية إلى هذه المناطق، كفتح فروع لمؤسسات عمومية، سيعوض استنكاف القطاع الخاص عن الاستثمار بهذه المناطق، وهذا يمثل مدخلا هاما لإيجاد فرص عمل دائمة، فضلا عن امتدادات هذه الاستثمارات وتحريكها لقطاعات وأنشطة أخرى.

3- تشجيع الأهالي على إقامة مشروعات صغيرة أو مصغرة، سواء منها تلك المرتبطة بالصناعات (ومنها ما يتم وفق نظام المناولة أو المقاولة من الباطن) والصناعات التقليدية، أو تلك المرتبطة بالأنشطة الفلاحية كزرع الأشجار المثمرة وتربية المواشي وتربية النحل. وهذا ما يدعو إلى دعم روح المقاولاتية في الوسط الريفي أو القروي.

4- إقامة بعض الهياكل العمومية، على غرار السجون والثكنات العسكرية، بالمناطق الريفية سيشكل فرصة لإنعاش قطاع الخدمات (تجارة، مطاعم، فنادق أو مآوي للزوار، ..)، وبالتالي خلق فرص للتشغيل.

5- توسيع صلاحيات الجماعات المحلية، أو ما يسمى بالحكم المحلي، سيتيح للدوائر والبلديات الريفية حرية أكبر للمبادرة نحو ما يخدم التشغيل، خاصة وأن المجالس البلدية هي الأقرب للأهالي وأدرى بانشغالاتهم ومتطلباتهم[1].

6- إنشاء مجالس للتنمية الريفية تحت اسم "مجلس التنمية الريفية المحلي" يكون بمثابة إطار للتشاور والعمل المشترك، يتضمن أعضاء ممثلين عن السلطات المحلية المنتخبة وأعضاء ممثلين عن

[1] إن إشراك المنتخبين المحليين والجماهير في الجهد التنموي هو النهج الديمقراطي في التنمية الذي ينبغي الاعتناء به، بدلا من النهج البيروقراطي الذي ساد لسنوات، حيث كانت الهيئات المحلية مجرد منفذ لبرامج مركزية لم تشارك في رسمها، بل ولا تستجيب لرغبات سكان الأرياف المعنيين بها في كثير من الأحيان.

الجمعيات التي تهتم بشؤون التنمية والعمران وبعض الأشخاص من ذوي المؤهلات العلمية العالية من تلك المناطق، ويمكن أن يضم هذا المجلس من عشرين إلى خمسة وعشرين عضوا[1].

7- تفعيل دور الجمعيات الأهلية، والتي تمثل قناة هامة للاتصال والتواصل مع الريفيين وفهم انشغالاتهم، وهي قادرة على تقديم بدائل عملية في كيفية النهوض بالأرياف وإشراك الريفيين في جهود التنمية، وبالتالي تحريك سوق الشغل في مناطقهم. وفي هذا الشأن نود التأكيد على أن دور الجمعيات الأهلية لا ينبغي أن يكون في مستوى دور المنصت، فالسلطات العمومية عادة ما تكون أكثر التفاتا للجهات الأكثر انتفاضا وعزما، وينبغي أن يكون التوجه نحو السلطات العمومية بالإرادة القوية والإقناع والاقتراح البناء.

8- تعزيز مؤسسات التعليم ومراكز التكوين المهني بهذه المناطق أمر بالغ الأهمية، ولا ينبغي إدراج ذلك في إطار تكافؤ الفرص أو مكافحة الأمية أو غير ذلك من الشعارات، ولكن في إطار أسمى يتوافق والأهداف الإستراتيجية للتنمية الريفية.

خاتمة:

مما تقدم من هذا البحث يمكن الخروج بالنتائج الآتية:

- التنمية الريفية هي بديل تنموي إستراتيجي، وليست مجرد مجموعة من الإجراءات والتدابير الاجتماعية لمواساة الريفيين في معاناتهم نتيجة التهميش الذي أفرزته سياسات فاشلة.
- يشكل دعم الاستثمار المحلي في المجتمعات الريفية المنطلق الحقيقي لمكافحة الفقر والبطالة والتهميش في الوسط الريفي.
- إلى جانب دعم الاستثمار، ثمة هياكل جوارية أساسية داعمة على غرار الهياكل الجوارية للتمويل الأصغر، الهياكل التربوية والتكوينية، الهياكل الصحية والثقافية والرياضية، الخ.
- من أجل ضمان فعالية أكبر في برامج التنمية الريفية يتعين تعزيز آليات الحكم المحلي وتوسيع صلاحيات المجالس المحلية في مجالات الاقتراح والمتابعة والرقابة.

المراجع:

- القانون رقم 08-16 المؤرخ في 03 أوت 2008 المتضمن التوجيه الفلاحي.
- عبد الغني قتالي، عوامل وانعكاسات ظاهرة النزوح الريفي في الجزائر، مذكرة ماجستير، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة باتنة، الجزائر، 2009-2010

[1] يضطلع هذا المجلس بشؤون التنمية الريفية على المستوى المحلي، ويتوقع أن يكون بديلا أفضل من الأسلوب الحالي في إدارة برامج التنمية الريفية محليا. وللإشارة فإن إدارة برنامج التجديد الريفي أوكلت حاليا في جلها لمصالح الغابات.

- Omar Bessaoud, "La stratégie de développement rural en Algérie", *Options Méditerranéennes*, Politiques de développement rural durable en Méditerranée dans le cadre de la politique de voisinage de l'Union Européenne- Série A. Séminaires Méditerranéens. N° 7. Décembre 2006.
- Mateo Ambrosio-Albalá and Johan Bastiaensen, The new territorial paradigm of rural development: Theoreticalfoundations from systems andinstitutional theories, Discussion paper/2010.02 , Institute of Development Policy and Management-University of Antwerp, May 2010
- Guy Belloncle, Le développement rural intégré: du concept à l'application, CIHEAM - Options Mediterraneennes, CIHEAM-UNISCO, 1983
- Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, Evaluation de la mise en œuvre des programmes de Renouveau Rural, 20e Réunion d'évaluation des cadres, 09/03/2014
- Ministre Délégué Chargé du Développement Rural**,** http://www.mddr.gov.dz/ppdriStatic/lexique.htm
- Site du renouveau rural : http://www.mddr.gov.dz/ppdriStatic/index.htm